

المرأة والتنمية والمجتمعات الحضرية الفقيرة

زينب شاهين^(*)

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية دور المرأة في تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة، والتأكيد على أن تنمية المرأة وتحسين أوضاعها المعيشية يحقق التنمية المستدامة في المجتمع.

ومن هنا تتحدّد المجالات الرئيسية التي يتعرض لها البحث في ما يلي:

أولاً: مفهوم دور المرأة في التنمية

ثانياً: السمات الرئيسية للمجتمعات الحضرية الفقيرة

ثالثاً: دور المرأة في تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة

رابعاً: المرأة والجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة

أولاً: مفهوم دور المرأة في التنمية

تعاني المرأة في الدول النامية وبخاصة المناطق الفقيرة منها من أوضاع جائرة؛ «فالنساء» في هذه المجتمعات وفق ما أورده تقرير حديث للبنك الدولي «هن أفقر فقراء العالم. بالرغم من قيامهن بثلاثي العمل في العالم». وبالرغم من معاناة جميع أفراد المجتمعات الفقيرة من أوضاع معيشية مجحفة إلا أن معاناة المرأة التي تمثل جماعات هامشية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المجتمعات تكون أشد وطأة.

ولقد ازداد وعي المجتمع العالمي خلال العقدين السابقين بدور المرأة الأساسي في عملية التنمية، وذلك استناداً إلى ما أكدته الدراسات والبحوث على أن التنمية الفعالة والواعدة بالنجاح هي تلك التي تستهدف جميع أفراد المجتمع مما يعني أهمية إدماج

(*) خبير أول في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنتدبة كمديرة لإدارة المرأة في الصندوق الاجتماعي للتنمية - جمهورية مصر العربية.

المرأة في التخطيط التنموي بما يتضمنه ذلك من تحليل الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الجنسين. ومن هنا فإن الاستفادة من القدرات الإنتاجية للمرأة والتوسع فيها يُعدّ شرطاً أساسياً للتنمية المتواصلة للمجتمع بأسره. ولعل أفضل من عبّر عن هذا المعنى هو عالم التنمية روث سيفار في ضوء دراسته المرأة مسح اجتماعي: «فما هو مفيد بالنسبة للمرأة هو أيضاً مفيد بالنسبة للمجتمع ككل».

ولقد انعكس الإدراك العالمي المتزايد بأن تنمية المرأة هي أحد المداخل الرئيسة للتنمية بوجه عام ومحاربة الفقر بوجه خاص على سياسات المؤسسات التمويلية الدولية، التي وُجّهت جانباً من موازنتها إلى تمويل البرامج والمشروعات المعنية بتنمية المرأة. غير أن الالتزام بالسياسات والبرامج وفاعلية تنفيذها على المستوى القومي جاء بطيئاً وغير ملائم في كثير من الدول النامية؛ إذ إن خطط التنمية في هذه المجتمعات أغفلت الاحتياجات الحقيقية للمرأة بفعل بعض الافتراضات الخاطئة لعل أهمها ما يلي:

- 1 - أن الرجل يقوم بالدور الأكبر في الإسهام الاقتصادي في المجتمع وأن المرأة أقل إنتاجية من الرجل.
- 2 - أن أي مكاسب سيحصل عليها الرجل سينعكس بالضرورة على أسرته.
- 3 - اعتناق الفكر الكلاسيكي للاقتصاد المنزلي على أنه وحدة إنتاجية وأن الموارد يتم تجميعها وإعادة توزيعها بشكل عادل على أفراد الأسرة.
- 4 - الشعور السائد لدى صانعي القرار والمسؤولين بأن المرأة ليس لها دور حيوي في عملية التنمية وأن الموارد التي تُوجّه إليها لن يتجاوز تأثيرها المرأة عينها.

ويعتبر هذا غير صحيح لأسباب عدة أهمها:

- 1 - إلى جانب دور المرأة في القطاع الاقتصادي الرسمي يبرز إضعاف هذا الإسهام في قوة العمل الزراعية والأنشطة الإنتاجية المنزلية والأعمال المنزلية التي لا يتم تسجيلها في الإحصاءات والتقارير القومية ولا تقاس على أساس أنها أنشطة اقتصادية أو إنتاجية. وبالرغم من ذلك لا تُوجّه إلى هذه المجموعة أية خدمات تنموية.
- 2 - القول بأن أي مكاسب اقتصادية أو اجتماعية يحصل عليها الرجل ستنعكس بالضرورة على أسرته قول مغاير للواقع؛ ذلك لأن توزيع الدخل في الأسرة قد يتغافل عن احتياجات المرأة أو بقية أفراد الأسرة. (تعدد الزوجات، تعاطي المكيفات، تفضيل الذكر على الأنثى، إلخ...).
- 3 - أثبتت الدراسات ضعف نموذج الاقتصاد المنزلي الموحد، وأن الاقتصاد الداخلي للأسرة بما يتضمنه من توزيع الأدوار الخاصة بالحصول على الموارد والمعلومات والعمل له تأثير بعيد المدى على التنمية الاقتصادية، على مستوى

الأسرة وعلى المستوى القومي على حد سواء؛ إذ إن السيطرة النسبية للذكور والإناث على دخل الأسرة يُعتبر متغيراً هاماً في التنمية؛ فمساهمة المرأة في الدخل يرتبط إيجابياً بعملية اتخاذ القرارات ووضعها في الأسرة وفي المجتمع مما يؤثر تأثيراً مباشراً على عملية التنمية.

4 - إسهام المرأة في إثراء الموارد البشرية للمجتمع والذي يتم عن طريق التعليم والتوعية يؤدي بدوره إلى السيطرة على كثير من المشاكل القومية، مثل، التحكم في النمو السكاني وانخفاض وفيات الأطفال والرضع، تحسين المستوى الصحي والغذائي للأسرة، تعليم الأبناء، المشاركة في صنع القرار، ومواجهة الضغوط البيئية والإسكانية.

5 - بالرغم من ارتفاع قيمة الرجل كعائل رئيس للأسرة إلا أن هذه القيمة آخذة في الانحسار على مستوى الواقع المعاش وفي ظل ارتفاع النفقات المعيشية.

6 - أن هناك ما بين 25% إلى 35% من الأسر في العالم تعولها النساء. وهذه النسب تشكل جانباً كبيراً من فقراء العالم. ويعني ذلك أن تلك النسبة يتم إسقاطها تماماً وتُحرم من الحصول على أي نصيب من خطط التنمية. وهذه النقطة لها دلالتها إذا ما أدركنا أن هؤلاء النسوة لا يحصلن أيضاً على أية مزايا من المشروعات الإنتاجية القليلة التي تخدم المرأة (ماكينة خياطة، فرازة لبن، إلخ)، وذلك لأن المرأة تفتقر في معظم الأحيان إلى الملكية الخاصة أو إلى عمل يمكن أن تستفيد منه كضامن يمكنها من الحصول على قروض.

7 - في حالة تمتع بعض النساء بقدر من الملكية أو الاستقلال الاقتصادي الذي يمكنهن من البدء في إقامة مشروعات أو الحصول على قروض إنتاجية أو خدمات تنموية نجدهن لا يزلن في وضع لا يمكنهن من الاستفادة من هذه المشاريع؛ ذلك لأن توزيع الأدوار بين الجنسين يضع على المرأة وحدها مسؤولية رعاية الأطفال والمهام المنزلية الأمر الذي يستنفد جانباً كبيراً من وقتها وطاقتها.

ثانياً: السمات الرئيسية للمجتمعات الحضرية الفقيرة

لعل أبرز سمات المناطق الفقيرة أو ما يطلق عليها بؤر الفقر هو التخلف العمراني المتمثل في سوء حالة البيئة المعيشية في أبعادها الفيزيائية والاجتماعية، والمتمثل في التدهور الإسكاني من حيث سوء حالة المباني والمرافق والبنية الأساسية، والإهمال وغياب الصيانة والنظافة وقصور في الخدمات العامة إلى الحد الذي يصل في بعض الحالات إلى الاعتماد على نقل المياه من الحنفيات العامة مع غياب الصرف الصحي، إلى جانب ظاهرة التعدي على الفراغات العامة والتفاوت في الارتفاعات السكنية والتصميمات

غير المتناسقة في الحجم وشكل الواجهات ومواد التشطيب.

وتتسم هذه التجمعات السكنية غير الصحية بارتفاع الكثافة السكانية وانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي بالمقارنة بالمجتمعات الحضرية الأخرى؛ ولذا يُحرم الأفراد من التمتع بصحة عقلية ونفسية وبدنية تسمح لهم بالنمو واستثمار مواردهم البشرية.

ما سبق يوضح بعض الملامح الأساسية المميّزة لبؤر الفقر في القطاع الحضري إلا أن هناك تبايناً بين هذه التجمعات في كثير من الخصائص السكانية والاجتماعية؛ فالمناطق الحضرية القديمة في المدينة تختلف عن المناطق العشوائية وكلاهما يختلف عن إسكان المقابر والعشش، كما أن تركيب النسيج الاجتماعي لسكان هذه المناطق يتدرج، من التكافل الاجتماعي والتعايش بالمشاركة والاعتماد المتبادل إلى التفكك والتمزق الاجتماعي الناتج عن الخليط غير المتجانس بين الفئات المقيمة في تلك الأحياء، وكذلك بين نسق قيمي حضري قديم وبين نسق قيمي يخلط بين النمط الحضري القديم والنمط الريفي (تلك البؤر الريفية داخل الكتلة السكنية الحضرية التي ظهرت مرتبطة بالهجرة من الريف إلى المدينة)، وبين الشعور بالانتماء والأمان وبين التهميش والعجز عن الاندماج في المجرى الرئيس للحياة الجماعية العامة بسبب حداثة الإقامة والهجرة المتشرذمة.

ثمة حقيقة أخرى تسترعي الانتباه في هذه البؤر الحضرية الفقيرة وهي التحول الواضح في بناء الأسرة، من أسرة تقليدية ممتدة (تشمل أجيالاً متتابعة) إلى أسرة نووية (تشمل الزوج والزوجة والأبناء فقط)، وتارجحها بين القيم والمعايير التقليدية التي تحكم العلاقات الأسرية وبين نسق قيمي جديد لم تتبلور ملامحه بعد، ودور المرأة يُعدّ أوضح تجسيد لهذه التناقضات؛ إذ إن هناك تمايزاً واضحاً بين النساء تحدده جملة اعتبارات أهمها التعليم والعمل سواء في القطاع الاقتصادي الرسمي أو الهامشي، ومدى مساهمة المرأة في تحمل أعباء النفقات الأسرية، وكذلك المرأة التي تعول الأسرة بمفردها، كما يختلف وضع المرأة ودورها بالنظر إلى السياق الاجتماعي والبيئي الذي تتواجد فيه فهي في المناطق العشوائية تختلف عن المناطق الحضرية الفقيرة، إلخ...

وسلسلة النواقص هذه Chain of Lacks، على حد تعبير جانيت أبو اللغد، التي تعاني منها المجتمعات الفقيرة تفرز ما درجت أدبيات العلوم الاجتماعية على تسميته «ثقافة الفقر»؛ وهي الحياة في بيئة الفقر لأجيال متتابعة مما يؤدي إلى إعادة توليد أنماط قيمية وسلوكية معيّنة منها الانهزامية والقدرية وعدم الاعتماد على الذات والتكيف والتعايش مع الفقر دون القيام بمبادرات للخروج منه... بمعنى غرس تلك القيم، والمفاهيم التي تتناقض وقيم التنمية والتغيير. ومن جانب آخر، تخلق هذه الثقافة المتداعية في كثير من بؤر الفقر، خصوصاً المناطق العشوائية التي تغيب عنها رموز

الدولة، حالة من الإحباط العام بين المواطنين الذي يتم التعبير عنه في شكل العنف والتطرف والإرهاب والفتنة الطائفية.

وفي إطار النقطة السابقة تجدر الإشارة إلى نتائج بعض البحوث حول وجود علاقة بين درجة الفقر وانتهاك حقوق الإناث، وأن عملية التنشئة الاجتماعية تتم على أساس تفرقة واضحة بين الجنسين مع إعطاء أولية لمطالب الذكور. وكانت الدراسات قد أكدت على أن الفقر كان يُعتبر أكثر العوامل تأثيراً على عدم التحاق الأطفال بالمدارس وعلى أن البنت هي أول ما يُضحى بها باعتبار أن الذكر هو العائل في المستقبل. كما أن الظروف المعيشية، الصحية، الغذائية، الإسكانية، المواصلات، التي تحياها الأسر الفقيرة تنعكس كلها على صحة الأبناء وعلى أدائهم في النظام التعليمي مما يدفع إلى تكرار الرسوب أو الانقطاع أو التسرب خصوصاً بين الإناث اللاتي يُستعان بهن في الأعمال المنزلية أو في القيام بأعمال تحصيل دخلاً للأسرة.

من هنا يمكن القول إن التباينات القائمة في البؤر العمرانية الفقيرة تدعو إلى تخطيط تنموي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع محلي على حدة، وبحيث يتم الاعتماد على مجموعة من المعايير للتمييز بين المناطق الحضرية الفقيرة مثل الخصائص السكانية، نمط التفاعل الاجتماعي، عملية التكيف مع الفقر، البنية الطبقة في إطار البنية الطبقة للمجتمع برمته، أساليب التنشئة الاجتماعية، النمط الأسري، إلخ... ويعني ذلك أن التناول العام لوضع المرأة ودورها في تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة هو نوع من التبسيط، الأمر الذي يحتم وضع برامج للتنمية يتم تطويرها بحيث تلائم أوضاع المرأة واحتياجاتها المختلفة.

ثالثاً: دور المرأة في تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة

تنطلق عملية إدماج المرأة في تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة من الاستناد إلى قاعدة من البيانات تتيح للقائمين على التخطيط التنموي قدراً من الوضوح بالنسبة لتقسيم العمل والأدوار الاجتماعية والمسؤوليات والحقوق والاحتياجات بالنسبة للجنسين gender roles. كما يعني ذلك تصنيف البيانات على أساس من النوع والسن وتحديد الحجم النسبي للموارد الموجهة إلى كل من الذكور والإناث وإلى الفئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للتأكد من التمثيل العادل والمتكافئ لها في الأنشطة التنموية.

وتتحدد الجدلية الاقتصادية لمفهوم الأدوار الاجتماعية للجنسين وأهميتها في التنمية gender and development في أن الفهم الخاطئ للأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل يؤدي إلى تخطيط وتقييم غير ملائم لمشروعات التنمية الأمر الذي ينتج عنه تناقص عائد الاستثمار.

إذاً، الموضوع هو نقطة البداية لإدماج المرأة في تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة «فما لا يتم حصره، لا تتم ملاحظته وما لا تتم ملاحظته لا توجّه له جهود التنمية».

1 - المدخل الاقتصادي إلى تنمية المرأة

إذا كان الاهتمام المتزايد بتحليل الأدوار الاجتماعية للجنسين جاء نتيجة إدراك أهمية مشاركة المرأة في العملية التنموية فإن أحد المداخل الرئيسية لتحقيق هذا الهدف يتمثل في التمكين الاقتصادي للمرأة الفقيرة. وتعتبر مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية دعامة أساسية لتنمية المجتمعات العمرانية الفقيرة. وتتمثل هذه الأنشطة في المشروعات الإنتاجية الصغيرة من خلال توفير قروض إنتاجية بهدف توليد الدخل وخلق فرص العمالة الذاتية أو تملك مشروعات صغيرة.

وتضم البرامج المعنية بالأنشطة الإنتاجية للمرأة عدة مكونات منها، حجم القروض، نظام الائتمان، عملية الاستهداف، وآلية الإقراض، إلخ... وفي هذا الإطار يمكن إلقاء الضوء على بعض المجالات التي قد تفيد عند تخطيط وتنفيذ المشروعات الإنتاجية للمرأة الفقيرة.

- استهداف الفقر:

يعتبر «البناء الهرمي للفقر» من أبرز النماذج التي توضح أن مجموع الفقراء داخل التجمعات الفقيرة لا يضم شرائح وفئات متجانسة من حيث درجة الفقر. يذهب جو رمني Joe Rimney أحد علماء التنمية البارزين وصاحب هذه الفكرة إلى أن استهداف الفقر بمستوياته المختلفة يعد شرطاً أساسياً لنجاح المشروعات الإنتاجية الصغيرة. ويصف البناء الهرمي للفقر على النحو التالي: يقع في أسفل هذا البناء أفقر الفقراء ثم شريحة الفقراء الذين يعملون بأجر، ثم شريحة الفقراء التي تستند إلى العمالة الذاتية، وأخيراً تلك المجموعة التي تمكّنت من تملك مشروعات خاصة بها وتوفير بعض العمالة للآخرين.

- | | |
|-------------------------|-----------------|
| 1 - يملك مشروعاً صغيراً | - entrepreneur |
| 2 - العمالة الذاتية | - self-employed |
| 3 - العمل بأجر | - laborer |
| 4 - أفقر الفقراء | - vulnerable |

ويبرر أهمية الاستناد إلى هذا النموذج أن مجموع الفقراء داخل المجتمع الواحد لا يضم شرائح وفئات متجانسة مما يحتم صياغة برامج ومشاريع تنموية على نحو يراعي هذه التباينات، بحيث يتم التمييز بين شرائح الفقر المختلفة ثم توجيه المشروعات الاقتصادية التي تلبي احتياجات كل شريحة على حدة. فعلى سبيل المثال،

من الممكن أن يكون حجم القرض بالنسبة لشريحة أفقر الفقراء أصغر من شريحة أصحاب المشروعات الصغيرة؛ وكذا الحال بالنسبة للتدريب الذي يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للمشروعات البسيطة الموجهة إلى أفقر الفتيات بينما يكون ضرورة بالنسبة لمشروعات أخرى.

وفي إطار عملية الاستهداف هذه ودمج المرأة الفقيرة في آليات التنمية يجدر التعرّض لفئة أفقر الفتيات وهي المرأة التي تعول الأسرة بمفردها (يُقدَّر حجم هذه الأسر بحوالي 20% من الحجم الكلي للأسر في مصر)؛ فقد أوضحت الدراسات أن نسبة مرتفعة من هذه الأسر تتواجد في القطاع الحضري وتتركز في الشرائح السكانية الأكثر فقراً. كما أن هذه الأسر تعاني من انخفاض في الدخل وتحتل أدنى مستويات المكانة الاجتماعية، وأن من المتوقع أن يزداد حجم هذه الأسر مع زيادة مستوى الفقر. وبالرغم من كل ذلك، فقد بيّنت الدراسات أن هذه الأسر أقل الفئات استهدافاً لمشروعات التنمية.

- المشروعات الإنتاجية:

أسفرت تجارب التنمية في المجتمعات الفقيرة عن أن نجاح المشروعات الإنتاجية الصغيرة والأنشطة المولدة للدخل والموجهة إلى المرأة يكمن في عدد من التوجهات العامة يتمثل بعضها في ما يلي:

- إشراك المرأة في اختيار المشروع الملائم لها وفي المساهمة الإيجابية في الإعداد والتنفيذ والمتابعة.

- اتسام الأنشطة الإنتاجية بالمرونة وبحيث تتيح للمرأة تنفيذها داخل إطار البيت أو في الفراغات العامة المجاورة للمسكن لتمكينها من القيام بالمهام المنزلية ورعاية الأبناء.

- توفير التدريب اللازم لإدارة المشروع وبحيث يتجاوز هذا التدريب اكتساب المهارات ليشمل الإدارة المالية الخاصة بالإنتاج والتسويق والحسابات الأولية والتسعيرة، والمهارات المرتبطة بالاتصال والقيادة، إلخ....

- التدريب بشكل خاص على أهمية الادخار لكون العادات الادخارية للفقراء عادات محافظة تجنح إلى الاكتناز أكثر منها إلى الاستثمار؛ فكثير من النساء يستثمرن مدخراتهن في شراء الذهب، على سبيل المثال، بدلاً من استثمارها في مشروع يعود عليهن بالربح المستقبلي أو يوفر لهن دخلاً يتيح لهن القيام بمشروع أكبر.

- يتعيّن الأخذ بنظام ائتمان يراعي عجز الفتيات عن الخضوع لشروط الإئتمان البنكية التجارية. مثال ذلك، تشكيل مجموعات صغيرة (جماعات متضامنة) على غرار تجربة بنك جرامين لإقراض الفقراء والذي كتب له النجاح والانتشار في كثير من الدول

النامية.

• الإعلام المحلي على نحو يُبرز دور المرأة ومشاركتها في الأنشطة الإنتاجية لرفع المستوى الاقتصادي لأسرتها والمجتمع.

2 - المدخل التعليمي

يُعدّ تعليم المرأة وتوعيتها أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية، كما أنه يساهم في إدماج المرأة في تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة؛ فلتعليم المرأة علاقة مباشرة بمعدلات الإنجاب وبالخصائص السكانية وبالنواتج القومي... ويشمل تعليم المرأة محور الأمية، التوعية الثقافية، الاجتماعية، القانونية، الصحية، البيئية، والسياسية، إلخ...

وبدايةً يمكن القول إن الجهود المبذولة في إطار توعية المرأة وتعليمها على المستوى القومي بوجه عام وفي المناطق الفقيرة على وجه الخصوص لم تحقق النتائج المرجوة بفعل جملة أسباب لعل أبرزها غياب التخطيط والتنفيذ الذي يأخذ في الاعتبار ما يلي:

1 - السياق الاجتماعي الاقتصادي الذي تعيش في كنفه المرأة الفقيرة؛ إذ لا يمكن عزل المعدلات المنخفضة لتسجيل الإناث في فصول محو الأمية أو برامج التوعية وارتفاع معدل التسرب والانقطاع عن الظروف المعيشية الصعبة التي تقيد حركة المرأة لانغماسها في الأعباء المنزلية ورعاية الأبناء أو لانشغالها بعمل لكسب الرزق.

2 - يُعدّ عمل المرأة في القطاع الاقتصادي الهامشي دعامة أساسية في اقتصاديات أسر التجمعات الفقيرة. من هنا، فإن الأسرة لا تنظر إلى تكلفة التعليم فحسب بل أيضاً تنظر إليه على أنه يحرمها من وقت وطاقة يمكن أن توظفهما المرأة لزيادة دخل الأسرة.

3 - اتسام العملية التعليمية بما في ذلك المحتوى التعليمي والمناهج وطرق التدريس بالبُعد عن الواقع المعاشي والأمور العملية الوظيفية بحيث ينفصل عن اهتمامات المرأة الفقيرة وأولياتها.

4 - عدم المرونة لناحية الوقت والتنظيم والمكان المناسب بالإضافة إلى غياب نظام الحوافز، مما يؤدي إلى عزوف المرأة عن حضور هذه البرامج التعليمية والانتظام فيها.

5 - ارتباط البرامج والمضمون التعليمي بتكريس اتجاهات تتناقض ومساهمة المرأة في تنمية المجتمع، والمثال، عدم الاهتمام الكافي بتغيير القيم والتقاليد الاجتماعية التي تتعلق بتدني وضع المرأة، وأنها تدعم الدور التقليدي لها مما يحد من قدراتها على تحمّل المسؤولية ومشاركتها الفعالة في تنمية المجتمع.

مما سبق يتمثل التحدي الحقيقي بالنسبة للبعد التعليمي في تنمية المرأة في التركيز على تغيير النسق القيمي التقليدي بحيث يصبح التعليم وسيلة لإطلاق الإمكانيات الفردية للخلق والإبداع والإنتاج، كيما يكون أداة للتغيير الواعي النقدي؛ إذ إن التعليم كما يذهب باولو فرييري في مؤلفه *تعليم المقهورين*: أعمق من مجرد التعلم... فالتعليم ليس أن نتعلم شيئاً بل أن نصبح شيئاً.

المشكلة إذاً ليست في التوعية والتعليم الأبجدي بل في ما نريد لمجتمع الفقراء أن يعرفه ويفهمه، وجدوى ما يفهمه ويحفظه وكيف يساهم المحتوى التعليمي في تطويره وفي تنمية مجتمعه وتقدمه.

وفي نهاية التحليل تتحدد التوصية الأساسية في مجال التوعية الثقافية وتنمية المرأة في توجيه عناية كبرى إلى تدريب المعلمين والقائمين على إعداد المناهج وصياغة البرامج على الأدوار الاجتماعية للجنسين Gender Training وإعداد هذه الكوادر التعليمية وتسليحها بالوعي بأهمية تغيير أوضاع المرأة في المجتمع ومن ثم إمكانية تطوير المجتمع وتنميته ككل، ويجدر التنويه بأن للجمعيات الأهلية دوراً حيوياً في هذا المجال.

رابعاً: المرأة والجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة

تكمن أهمية الجمعيات الأهلية كأحد الآليات الأساسية في تنمية المرأة والمجتمعات الحضرية الفقيرة في ظل عدم قدرة الدولة على توفير جميع الخدمات وسد الاحتياجات وقيادة عملية التنمية بمفردها، بالإضافة إلى كونها منظمات وسيطة تعمل كحلقة اتصال بين السكان ورغباتهم واحتياجاتهم ومواردهم من ناحية، وصانعي القرار والقائمين على التخطيط التنموي من ناحية أخرى.

وتعتبر الجمعيات الأهلية الدعامة الأساسية للمشاركة الأهلية التي تتطلبها عملية التنمية، والتي لا تعتمد على الموارد المالية والجهود الفنية فحسب بل إنها تعتمد أيضاً على الفئات المستهدفة للتنمية ومدى تقبلها للمشاريع والبرامج التنموية وإيمانها بجداها ومشاركتها في وضعها وتنفيذها.

غير أن معظم الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمعات المحلية التي تنتشر على المستوى القومي تعاني من مشكلات مؤسسية وتفتقر إلى الكوادر الإدارية القادرة على تعبئة الموارد البشرية والمالية وتشجيع الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية؛ كما تفتقر معظم هذه المنظمات إلى التمثيل النسائي في المجالس الإدارية وفي مواقع صنع القرار، الأمر الذي أدى إلى غياب صوت المرأة في التعبير عن احتياجاتها وأولياتها ودورها في المشاركة الفعالة في تطوير هذه التجمعات.

ونجد أيضاً أن كفاءة وفاعلية الجمعيات الأهلية تتقيد بفعل غياب إدراكها لدورها

على أنه دور مؤثر ويؤدي إلى التغيير المجتمعي. من هذه النقطة، وامتداداً لقصور الرؤية فقد عجزت الجمعيات الأهلية عن تبني رؤية تساهم في تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة ودعم وتطوير مفهوم جديد لدورها في التنمية؛ وإذ بها بدلاً من ذلك تجنح إلى تكريس الدور التقليدي للمرأة وإعادة توليد القيم والمفاهيم الراسخة حول الأدوار الاجتماعية للجنسين مما يحد من الاستثمار والتوظيف الأمثل للطاقة البشرية والجهود التنموية.

من هنا جاءت الأنشطة التنموية الموجّهة إلى المرأة الفقيرة قاصرة ومحدودة الفاعلية لناحية تحسين أوضاعها المعيشية؛ فلقد تركزت معظم البرامج في أنشطة تقليدية مثل الحياكة والتطريز وفي قطاعات رعاية الأمومة والطفولة دون استهداف برامج تحقق جراكاً اجتماعياً ومكانة أفضل للمرأة، والمثال:

- تدريب مجموعات نسائية على أنشطة مغذية للصناعات القائمة في المجتمع المحلي أو في المناطق المجاورة، أو إنشاء حضانات صناعة تجمع النساء حول منتج يحتاجه المجتمع المحلي.

المراجع

- زينب شاهين: تعليم الإناث في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، 1991.
- جماعة القاهرة لكتاب حياة المرأة وصحتها، سينا للنشر، 1991.
- زينب شاهين: «المرأة والتغير الأسري في المجتمع العربي»، ندوة الأسرة المتغيرة في الشرق الأوسط، عمان - الأردن، 16 - 18 كانون الأول/ ديسمبر 1989، جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي ومؤسسة كونراد أديناور.
- علي الصاوي: ندوة العشوائيات وتجارب التنمية، ورقة للنقاش، ندوة العشوائيات وتجارب التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
- زينب شاهين: «تنشئة الأطفال الإناث في مصر، دراسة في انتهاك الحقوق»، مؤتمر الطفل وأفاق القرن الواحد والعشرين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية، 1990.
- Joe, Remmenyi: Poverty Targeting, Unpublished paper, 1994.
- Zeinab Shahin and Paivi Elovainio: The Gender Fate of Women in Rural Egypt, Publications of the Research Unit for Contemporary Culture, University of Jyväskylä, Finland.
- Roda Annabel: Women and Environment, Zed Books, London, New Jersey, 1991.
- Karl Marilee: Women and Empowerment, Participation and Decision Making, Zed Books, London and New Jersey, 1995.
- Rae Lesser Blumberg: Making the Case for the Gender Variable: Women and the Wealth and Well Being of Nations, Office of Women in Development, Agency for International Development, 1989.